

دور اجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي (ISA. No.240) في الكشف والحد من الممارسات الاحتيالية

م.د. منى جبار محمد

كلية العلوم الادارية والمالية- جامعة الامام جعفر الصادق (ع)- قسم المحاسبة

تاريخ النشر: 2022/10/1

تاريخ القبول: 2022/4/27

المستخلص:

يهدف البحث الى بيان دور اجراءات التدقيق وفق معيار (ISA. No.240) في الكشف والحد من الممارسات الاحتيالية في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية, اذ يتخصص المعيار في تحديد مسؤولية المدقق في تحديد الاحتيال عند تدقيق القوائم المالية . ولتحقيق اهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي, إذ تم استطلاع آراء عينة من المدققين من خلال توزيع (60) استمارة استبيان وتم استرداد (50) استبانة صالحة للتحليل, اي بنسبة (83%)، وتمثل مشكلة البحث في "ان فشل اجراءات التدقيق التقليدية ادت الى اصدار العديد من المعايير التي تزيد وتسهم في اكتشاف الممارسات الاحتيالية في القوائم المالية لنا لابد من اللجوء الى اجراءات تتسم بالكفاءة والفاعلية الامر الذي ينعكس على جودة عملية التدقيق ". ووفقا لتحليل نتائج الاجابات لاستمارة الاستبيان وجد هناك اتفاق على اهمية معيار التدقيق 240 (مسؤولية المدقق عن دراسة الاحتيال) عند اداء عملية التدقيق للقوائم المالية . وتوصل البحث من خلال استخدام الاساليب الاحصائية الى انه " توجد علاقة ذو دلالة معنوية لاعتماد اجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق 240 في اكتشاف مخاطر الاحتيال في القوائم المالية للشركات العراقية". وكانت اهم الاستنتاجات ان معيار التدقيق الدولي 240 يسهم في وصف المسؤوليات المتعلقة بأولئك المسؤولين عن آليات الحوكمة وإدارة الوحدة الاقتصادية للحد من واكتشاف الاحتيال، و يُصِفُ المُحددات المركزية لعملية التدقيق في سياق الإحتمال ويبين مسؤوليات المدقق لاكتشاف التحريفات الهامة والمؤثرة الناتجة عن الاحتيال. واوصى البحث الى ضرورة الاحتكاك بمكاتب شركات التدقيق الكبرى الحائزة على خبرة ميدانية والاستفادة من خبراتهم في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية : اجراءات التدقيق, معيار التدقيق الدولي 240, الاحتيال

Abstract:

The research aims to demonstrate the role of audit procedures accordance to (ISA. No.240) in detecting and reduction fraudulent practices in the financial statements of companies listed in the Iraqi Stock Exchange, as the standard specializes in determining the responsibility of the auditor in determining fraud when auditing financial statements. To achieve the objectives of the research, the descriptive analytical approach was used, as the opinions of a sample of auditors were surveyed by distributing (60) questionnaires and (50) valid questionnaires were retrieved for analysis, that is, at a rate of (83%), and the research problem is that "the failure of the traditional audit procedures It led to the issuance of many standards that increase and contribute to the discovery of fraudulent practices in the financial statements, so it is necessary to resort to efficient and effective procedures, which is reflected in the quality of the audit process." According to the analysis of the results of the answers to the questionnaire, there was agreement on the importance of auditing standard 240, the auditor's responsibility for studying fraud when performing the audit of the financial statements. The research found, through the use of statistical methods, that "there is a significant relationship for the adoption of audit procedures in accordance with auditing standard 240 in discovering the risks of fraud in the financial statements of Iraqi companies." Governance and management of the economic unit to reduce and detect fraud, describes the central determinants of the audit process in the context of fraud and outlines the

responsibilities of the auditor for detecting significant and effective misstatements resulting from fraud. The research recommended the necessity of contacting the offices of major auditing companies that have field experience and benefiting from their expertise in this field

Keywords:- Audit Procedures, International Standard on Auditing No. (240), Fraud.

المقدمة :

ان استخدام اجراءات التدقيق المناسبة تساعد على تحسين فاعلية عملية التدقيق ورفع كفاءة المدقق في التعامل مع مخاطر الاحتيال من خلال اكتشافها والحد منها من خلال تطبيق معيار التدقيق الدولي 240، وذلك من خلال استخدام اساليب جديدة يمكن ان تسهم في زيادة كفاءة المدققين على ادخال التعديلات اللازمة على اجراءات التدقيق مما يسهم في اكتشاف مخاطر الاحتيال ، ولقد قام المشرفون على اصدار المعايير المتعلقة بمهنة التدقيق بتطوير معايير التدقيق المتعلقة بمسؤولية المدققين تجاه تقييم واكتشاف مخاطر الاحتيال ، وهذا كان واضحاً من خلال جهود المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) اذ قام بإصدار معيار التدقيق الامريكي SAS NO.99 عام 2002 بعنوان (اعتبارات الاحتيال عند تدقيق القوائم المالية)، كما تم كذلك اصدار معيار التدقيق الدولي ISA. No.240 عام 2004 بعنوان (مسؤولية المدقق عن دراسة الاحتيال عند تدقيق القوائم المالية)، وتضمن البحث المحاور الآتية:

المحور الاول :- منهجية البحث ودراسات سابقة

المحور الثاني :- الاحتيال واجراءات التدقيق وفق معيار ٢٤٠-مدخل مفاهيمي

المحور الثالث:- بيان انعكاس تطبيق اجراءات التدقيق وفق معيار ٢٤٠ في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية -مدخل تطبيقي

المحور الرابع :- الإستنتاجات والتوصيات

المحور الأول

منهجية البحث ودراسات سابقة

اولا :- منهجية البحث

1 - مشكلة البحث:- ان فشل اجراءات التدقيق التقليدية ادت الى اصدار العديد من المعايير التي تزيد وتسهم في اكتشاف الممارسات الاحتيالية في القوائم المالية لذا لا بد من اللجوء الى اجراءات تتسم بالكفاءة والفاعلية الامر الذي ينعكس على جودة عملية التدقيق .

2: أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الآتي :

(1) التعريف بالاحتيال ومعيار التدقيق الدولي 240

(2) بيان انعكاس تطبيق اجراءات التدقيق وفق معيار ٢٤٠ في الكشف عن مخاطر الاحتيال في القوائم المالية.

3: فرضية البحث:

" اعتماد اجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق ٢٤٠ لا يسهم في اكتشاف مخاطر الاحتيال في القوائم المالية للشركات العراقية " .

4-أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في ابراز دور اجراءات التدقيق وفق معيار ٢٤٠ في الكشف والحد من الممارسات الاحتيالية في القوائم المالية للشركات العراقية ، حيث ان هذه الاجراءات قد نالت اهتماماً واسعاً من قبل المنظمات المهنية والباحثين، لتدعيم قدرة المدققين في كشف عمليات الاحتيال في القوائم المالية.

5: منهج البحث ووسائل جمع البيانات

أ : الجانب النظري : اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي بهدف دراسة واستقراء بعض الادبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث من خلال جمع المصادر والأدبيات العربية والأجنبية من كتب ودوريات وبحوث ورسائل جامعية ودراسات منشورة على الانترنت.

ب: الجانب التطبيقي: اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي لوصف وتفسير وتحليل نتائج البحث لاختبار فرضيته والتحقق من نتائج الاختبار من خلال استخدام قائمة الاستبيان الممتلئة باستبيان العاملين في شركات ومكاتب التدقيق والاكاديميين.

6:- الأساليب الإحصائية

تم استخدام برامج (SPSS)، الآتية:

أ: مجموعة الاحصاءات الوصفية وتمثل بالآتي:

➤ المتوسط الحسابي

➤ الانحراف المعياري.

➤ معامل الاختلاف لمقياس تشتت توزيع الاحتمال او التكرار، ويستخدم في الترجيح بين الفقرات ذات الوسط الحسابي المتوسط.

ب: الانحدار الخطي البسيط وهو مقياس رياضي لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمستقل.

ت: معامل الارتباط (R) وقمة معامل التحديد (R^2) ويعرف بأنه نسبة ما تفسره المتغيرات المستقلة من التغير الكلي في المتغير التابع، وتتراوح هذه النسبة ما بين الصفر والواحد الصحيح، فكلما اقترب معامل التحديد من الواحد، كلما دل على جودة النموذج والعكس صحيح.

ثانيا :- دراسات سابقة

أ:-الدراسات العربية

1-دراسة (شبرو، 2021) بعنوان (أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي (240) الخاص بمسؤوليات المدقق في الكشف ومنع الاحتيال عند تدقيق القوائم المالية في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية)

تهدف الدراسة الى التركيز على مسؤوليات المدقق الخارجي في الحد من ممارسة الاحتيال بتطبيق اجراءات معيار التدقيق الدولية(240) ونطاق الالتزام لمدققي الحسابات بمسؤولياتهم المهنية التي تعزز قدرتهم في تحديد مخاطر الاحتيال. وتحديد العوامل التي تؤدي الى اكتشافه. وكانت اهم الاستنتاجات ان مسؤوليات المدقق الخارجي تكمن في التأكد من صحة القوائم المالية وخلوها من الاحتيال والاطفاء والتحريرات الجوهرية فيها ، فضلا عن كفاءة مدقق الحسابات في الحفاظ على منهج عملي واتباع المعايير اذ انه يعد خطوة نحو التنفيذ الجيد لاجراءات التدقيق .

2-دراسة (ياسين و شيخي، 2021) بعنوان (مدى تطبيق مدقق الحسابات معيار التدقيق الدولي 240 "مسؤولية المدقق عن دراسة الاحتيال عند أداء عملية تدقيق القوائم المالية")

تهدف الدراسة الى بيان الهدف الأساس لمدقق الحسابات من خلال ممارسة اجراءات معيار التدقيق الدولي رقم 240 الذي يتمثل اساساً في اكتشاف الخطأ والاحتيال الذي يؤدي الى التحريف المادي للقوائم المالية وتحريف أصول الوحدة الاقتصادية، وان اهم الاستنتاجات هي ان الاحتيال ينعكس سلباً على مصداقية القوائم المالية التي تعتمد عليها الوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات وكذلك ينعكس في تضليل اطراف الخارجية الأخرى المتعلقة بالوحدة الاقتصادية من زبائن وعملاء وجهات أخرى، وكانت اهم التوصيات ضرورة توفير بعض اساليب وخصائص معيار التدقيق 240 التي يقوم المدقق باتخاذها للحد من هذه التحريفات الخروقات القانونية وبلوره الصورة الصادقة للوحدة الاقتصادية.

ب:-الدراسات الاجنبية

1-دراسة (Blay, et al, 2007) بعنوان The Effect of Fraud and Going-Concern Risk on Auditors Assessments of the Risk of Material Misstatement and Resulting Audit Procedures

تأثير مخاطر الاحتيال والاستمرارية على تقييمات المدققين لمخاطر التحريف الجوهري واجراءات التدقيق المنفذة- بحث منشور
يهدف البحث الى تحليل اثر الترابط بين التقييمات الاولى للمدققين المتعلقة بمخاطر الاحتيال ومخاطر الاستمرارية وبين اجراءات التدقيق للكشوفات المالية. وكانت اهم النتائج وجود ارتباط معنوي بين التقييم الاول لمخاطر الاحتيال والاستمرارية وبين نتائج التقييم للاخطاء الجوهرية. وكانت اهم التوصيات ضرورة الاهتمام بتطوير اجراءات التدقيق المنفذة مما يؤثر في اكتشاف مخاطر الاحتيال .

2-دراسة (Hamshari, et al, 2021) بعنوان The Relationship of Professional Skepticism to the Risks of Auditing and Internal Control, and the Discovery of Fraud and Core Errors in the Financial Statements in Jordan

علاقة الشك المهني بمخاطر التدقيق والرقابة الداخلية واكتشاف الاحتيال والأخطاء الجوهرية في البيانات المالية في الأردن- بحث منشور
يهدف البحث إلى معرفة العلاقة بين الشك المهني للمدقق واكتشاف الاحتيال والأخطاء في القوائم المالية ، حيث تعزز ممارسة المدقق للشك
المهني قدرته على إصدار رأي في محابد حول عدالة القوائم المالية، و فحص علاقة الشك المهني بمخاطر التدقيق ، لا سيما المخاطر التي تقوم بها
الإدارة ، وهي مخاطر السيطرة والمخاطر الكامنة. وكانت اهم الاستنتاجات بانه بغض النظر عن مدى صدق ونزاهة الإدارة والمسؤولين عن
الرقابة المؤسسية ، اذ لا ينبغي أن يمنع ذلك المدقق من استخدام الشك المهني. بغرض تعزيز ثقته بنتيجة التدقيق وعدم التسرع في حكمه على
القوائم المالية. وكانت اهم التوصيات ضرورة ان يتوصل المدققون إلى قرارات نهائية حتى تكون كافية ومناسبة وموثوقة .

المحور الثاني

الاحتيال واجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي (ISA.NO.240)-مدخل مفاهيمي

أولاً :- الاحتيال

اهتمت العديد من الدراسات على مستوى المنظمات المهنية والدراسات الأكاديمية بتحديد مفهوم الاحتيال، اذ عرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين
القانونيين AICPA بأنه " فعل مقصود يؤدي الى اخطاء مادية من قبل واحد أو أكثر من الأفراد بين الإدارة او القائمين على الإدارة أو الموظفين
أو أطراف ثالثة في القوائم المالية التي تخضع للتدقيق " (AICPA,2002:157).

وعرفت جمعية فاحصي الاحتيال القانونيين ((ACFE الاحتيال: على انه فعل متعمد يرتكب من قبل شخص او وحدة اقتصادية على علم
بان هذا الفعل سوف يؤدي الى المنفعة الشخصية (Manurung& Hadian,2013:4)

كذلك عرف معيار التدقيق الدولي (ISA.NO.240) الاحتيال بأنه " فعل مقصود من جانب فرد أو أكثر من الأفراد في الإدارة أو
الأشخاص المكلفين بالحوكمة أو الموظفين أو الأطراف الثالثة وينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة ليست من حقه، أو غير
قانونية" (ISA.NO.240,2014:153).

كما عرف الاحتيال على انه استخدام الشخص لمهنته لغرض المصالح الشخصية من خلال إساءة استخدام موارد الوحدة الاقتصادية، إذ ان
الاحتيال في المعاملات المحاسبية ينطوي على إجراءات مقصودة، مما يؤدي إلى خطأ في القوائم المالية، لاستخدام غير مشروع لشيء ما،
واختلاس موارد الوحدة الاقتصادية (Shanikat& Dorgham, 2014:84).

وتتفق الباحثة مع (Marshall, & John) في تعريفه للاحتيال بانه استعمال جميع الوسائل المتاحة للفرد في كسب مزايا غير مشروعة على
حساب مصلحة الآخرين، ويندرج الفعل قانونياً تحت بند الاحتيال (Marshall, & John, 2018: 128)

1- اساليب ممارسة الاحتيال :- اذ ان مشكلة الاحتيال في التقارير المالية وتحديد الاساليب ممارسته من خلال العوامل المؤثرة في اكتشافه
تعدّ أمراً ذا أهمية لاسيما في الوقت الحاضر، بعد ظهور مشاكل مالية في عدد كبير من شركات الأعمال الكبرى على المستوى الدولي، الأمر
الذي يرتبط بمدى موثوقية مهنة التدقيق (دحود، 2006 : 7) لذا يمكن تحديد الاساليب الاساسية التي تحدد الممارسات الاحتيالية والتي
تميزها عن الاخطاء بما يأتي (العاني والكعي ، 2021:ص569):

- أ- اختيار السياسة المحاسبية التي تسمح بها المعايير بما يحقق صورة افضل للقوائم المالية من خلال استخدام بعض المدخلات التي ترتبط بالتقييم
او التنبؤ في الحسابات كالأعمار الاقتصادية للأصول او الالتزامات المحتملة.
- ب- التلاعب في توقيت الصفقات بهدف تحديد سنة معينة لإفادتها بالأرباح ام تحميلها بالخسائر، ولاسيما في حال وجود اختلافات واضحة
متعددة ومعقدة الى حد ما ولا يمكن اكتشافها الا من خلال ذوي الاختصاص.
- ت- الممارسات التي يرتكبها مصدر داخلي أو خارجي اذ ينصب التركيز على الطرف الأساسي الذي يرتكب الفعل الاحتيالي لذا من فأن عملية
الاحتيال قد تشمل كلا الطرفين.
- ث- استعمال الممارسات المتعمدة والمقصودة من فعل الاحتيال وكيف يتم إخفاء الاحتيال والتمييز بين مخاطر الاحتيال ومخاطر السيطرة.

ج- ان الممارسات عادة ما تكون غير قانونية أو تدل على ارتكاب مخالفات ، كما في حالات الأخطاء المالية أو انتهاك السياسة أو الاعمال غير الأخلاقية أو مشكلة الإدراك والغرض من ذلك هو التمييز بين الفعل غير المشروع وبين الفعل غير القانوني اذ يتم التميز من خلال النية وعملية اخفاء الفعل.

ح- قد تتسبب ممارسات الاحتيال في خسارة أموال وقيمة وسمعة الوحدة الاقتصادية أو أي منفعة غير مصرح بها سواء تم استغلالها شخصياً أم من قبل آخرين اذ ان الاحتيال بطبيعته يرتبط بالكسب المالي.

2 - اسباب ارتكاب الاحتيال: هناك العديد من الاسباب التي تؤدي الى ممارسة الاحتيال منها الاتي (Hansen ,et al, 2005:10):

- أ- ضعف هيكل الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية.
- ب- عدم وجود أو تفعيل نطاق لجان التدقيق داخل الوحدة الاقتصادية.
- ت- ضعف كفاءة حوكمة الوحدة الاقتصادية أو عدم وجودها.
- ث- العمل على اخفاء الاختلاس أو العجز في السيولة النقدية .
- ج- وجود ضغوط غير اعتيادية من داخل وخارج الوحدة الاقتصادية لتحقيق عدة اهداف منها حاجة الوحدة الاقتصادية إلى تعظيم الربح أو تغطية خسارة.

وترى الباحثة بان سبب ارتكاب الاحتيال هو توفر المرونة في المبادئ المحاسبية من خلال الاختيار من بين السياسات المحاسبية والتي ادت الى وجود ثغرات عديدة في اطار المحاسبة المالية وتقليل التكاليف المترتبة على متابعة المالكين للمدراء التنفيذيين من خلال الاعتماد على الارقام المحاسبية في تحديد العلاقة اللازمة لمتابعة الوكيل مما ينتج قوائم مالية مضللة.

3- انواع الاحتيال

ان الاحتيال مفهوم قانوني واسع لنا فان المدقق يهتم بالأفعال والتصرفات الاحتيالية التي تسبب تحريفات ذات اهمية مادية في القوائم المالية, ويمكن أن يشمل الاحتيال وفقاً لتعليمات معيار التدقيق الأمريكي (SAS. NO. 99) وجمعية فاحصي الاحتيال (ACFE) الانواع الاتية :

أ- اختلاس الأصول(غش الموظفين)

يعرف اختلاس الأصول بأنه سرقة أصول الوحدة الاقتصادية من قبل الموظفين وهو ما يعبر عنه عادة باحتيال الموظف اي انه سرقة الاصول من قبل العاملين داخل الوحدة الاقتصادية من اجل تحقيق مكسب مادي, نتيجة لغياب الضوابط الداخلية أو الفشل في تطبيق الضوابط الداخلية القائمة (Marshall, & John, 2018: 128).

ب-التقارير المالية الاحتيالية

حددت اللجنة الوطنية للتقارير المالية الاحتيالية (لجنة Treadway) التقارير المالية الاحتيالية على أنها سلوك مقصود أو متهور من قبل الوحدة الاقتصادية سواء عن طريق الفعل أم الإغفال ينتج عنه قوائم مالية مضللة مصممة لخداع المستثمرين والدائنين ، أو التأثير في سعر سهم الوحدة الاقتصادية أو تلبية احتياجات التدفق النقدي أو إخفاء خسائر الوحدة ومشاكلها ، ولقد درست لجنة (Treadway 450) دعوى قضائية ضد مدققي الحسابات، ووجدت أن عمليات الاحتيال التي لم يتم كشفها تشكل نصف هذه الدعاوى، اذ وقعت العديد من عمليات الاحتيال في القوائم المالية التي تم الترويج لها بشكل كبير في كل حالة احتيال، والتي ادت الى الابلاغ عن خسائر مالية كبيرة، ولقد أوصت لجنة Treadway بأربعة إجراءات للحد من التقارير المالية الاحتيالية وكما يأتي (Marshall, & John, 2018: 132)

ج- الفساد

هو العمليات التي يقوم فيها الموظف من خلال إساءة استخدام نفوذه في المعاملات التجارية بطريقة تنتهك واجباته تجاه أصحاب العمل من اجل اكتساب منفعة مباشرة أو غير مباشرة، ويرى (Begovic, 2015) بان الفساد هو عدم الامتثال للمعتمد الذي يهدف إلى استنباط بعض المزايا لنفسه أو للأفراد اصحاب العلاقة (Begovic, 2015:2)

4-نظرية مثلث الاحتيال

يشتمل نموذج نظرية مثلث الاحتيال على ثلاثة اضلاع تؤسس معاً سلوكاً مضللاً، اذ يمثل الضلع الأول من مثلث الاحتيال الضغط أو الدافع لارتكاب أعمال الاحتيال، ويرمز الضلع الثاني إلى فرص ارتكاب الاحتيال، في حين يرمز الضلع الثالث الى تبرير ممارسة الاحتيال. ويمكن توضيح نظرية مثلث الاحتيال من خلال الآتي (Marshall, & John, 2018: 135-137):

أ-الضغط : وهو الدافع الرئيس لارتكاب الاحتيال اذ ان الموظف يمارس الاحتيال لأنه يتعرض لضغوط أو مشكلات مالية أو اجتماعية ، ولا يمكن حلها أو تخفيفها بطريقة مصرح بها، وتمثل هذه الضغوط المالية حافزاً شائعاً للعاملين الذين يقومون باختلاس الاصول ، اذ يمكن للعاملين الذين عليهم التزامات مالية متزايدة ان يقوموا بالسرقة للوفاء بالاحتياجات المالية الشخصية.

ب-الفرصة : وهي قدرة الشخص على ارتكاب الاحتيال من دون ان يتم اكتشافه، وتعني انتهاز الشخص هذه الفرصة للقيام بعمليات الاحتيال من خلال التفويض الوظيفي الذي يمتلكه، حيث يتيح له الفرصة لارتكاب عمليات الاحتيال والقدرة على إخفاء ذلك الاحتيال، وان ضعف نظام الرقابة الداخلية وضعف اشراف الادارة وغيرها تخلق الفرصة لارتكاب الاحتيال، حيث توجد الفرص التي تهيئ للسرقة والاختلاس في جميع الوحدات الاقتصادية ومع ذلك فان تلك الفرص تكون اوسع في الوحدات الاقتصادية التي تتميز بوجود فرصة للوصول الى النقدية او المخزون او الاصول القيمة ولاسيما اذا كانت تلك الاصول صغيرة او قابلة للنقل.

ج-التبرير : وهو الآلية التي تفسر لماذا لا يمتنع المحتالون عن ارتكاب الاحتيال، ويعدون أن سلوكهم مقبول، ويمثل التبرير بتفكير الموظف او موقفه، فان الموظفين الذين يقومون بعملية الاحتيال دائماً يبررون افعالهم، فالتبرير هو اقناع الذات او اقناع عدة اشخاص من اجل القيام بالاحتيال

ثانياً :- معيار التدقيق الدولي ٢٤٠ مسؤولية المدقق عن دراسة الاحتيال عند تدقيق القوائم المالية

1-:- معيار التدقيق الدولي ٢٤٠

يوفر معيار 240 إرشادات تتعلق بمسئولية المدقق بشأن الاحتيال لتدقيق الكشوفات المالية ، اذ انه يفصل الاحتيال عن الخطأ، ويقسم الاحتيال الى الكشوفات المالية المضللة وغش الموظفين سوء استخدام الاصول ، ويوضح المسؤوليات المتعلقة بالمسؤولين عن آليات الحوكمة وإدارة الوحدة الاقتصادية للحد من واكتشاف الاحتيال، و يصف المحددات المركزة لعملية التدقيق في نطاق الإحتيال. ويبين مسؤوليات المدقق لاكتشاف التحريفات الجوهرية الناجمة عن الاحتيال . ويتطلب من المدقق ممارسة الشك المهني. وأن يكون مدرك لإمكانية حدوث تحريفات جوهرية. ناتجة عن الاحتيال و لاسيما من خبرة المدقق السابقة بأمانة الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة في الوحدات الاقتصادية، كذلك يتطلب من فريق التدقيق مناقشة قابلية تعرض الكشوفات المالية للتحريفات الجوهرية من خلال استخدام جلسات العصف الذهني ، كذلك يتطلب من الشريك المسؤول ان يأخذ بنظر الاعتبار الأمور التي ينبغي الافصاح عنها لأعضاء فريق العمل غير المشتركين في المناقشة لجلسات العصف الذهني. ويتطلب من مراقب الحسابات الاتي (ISA.NO.240,2014:153):

أ- العمل بإجراءات التدقيق التي تمكنه من الحصول على المعلومات المهمة التي تستخدم في تحديد مخاطر التحريفات الهامة والمؤثرة الناتجة عن الاحتيال .

ب- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات على كل من مستوى القوائم المالية و مستوى التأكيد والمخاطر التي تم تقييمها والتي ادت الى احداث تحريفات جوهرية في القوائم المالية ،وتقييم تصميم نظم الرقابة الداخلية للجهة الخاضعة للتدقيق ويتضمن ذلك أنشطة الرقابة المتعلقة بها، فضلاً عن تحديد الانشطة التي نفذت فعلاً.

2-:- مسؤولية المدقق في اكتشاف مخاطر الاحتيال وفق المعيار 240

ينص معيار التدقيق الدولي رقم (240) بشأن مسؤولية المدقق في اكتشاف الاحتيال والخطأ بأن المسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف الخطأ والاحتيال تقع على كل الأشخاص المكلفين بالرقابة في الوحدة الاقتصادية وإدارتها، والمسؤوليات الخاصة بكل من الأشخاص المكلفين بالرقابة

- والإدارة يمكن أن تختلف حسب الوحدة ومن بلد لآخر، وتحتاج الإدارة وإشراف الأشخاص المكلفين بالرقابة إلى وضع الأسلوب الصحيح اذ يتطلب المعيار التدقيق الدولي ومعيار التدقيق الأمريكي رقم SAS99 مراعاة الامور الاتية (Marshall, & John, 2018: 133) :-
- (1) **فهم الاحتيال** :- ينبغي على المدققين دراسة وتحليل كيفية تنفيذ جلسات العصف الذهني بشكل جيد من خلال تحديد التوقيتات الزمنية والافراد المشاركين ومحاور المناقشات اذ تتمثل جلسة العصف الذهني مناقشة مفتوحة وحررة بين اعضاء فريق التدقيق مع الاستعانة ببعض المتخصصين في الصناعة.
 - (2) **بحث مخاطر الاحتيال المادي** :- أثناء التخطيط لعملية التدقيق ينبغي على المدقق مناقشة كيف واين يمكن ان تتأثر القوائم المالية للوحدة الاقتصادية بعملية الاحتيال .
 - (3) **الحصول على المعلومات** :- على فريق التدقيق أن يسعى الى جمع الأدلة عن وجود الاحتيال من خلال البحث عن العوامل التي تشير الى مخاطر الاحتيال من خلال فحص سجلات الوحدة الاقتصادية.
 - (4) **تحديد وتقييم والاستجابة للمخاطر** :- عادة ما تمثل استجابة المدققين في تعديل طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق التي يقومون بها وبإمكانهم أيضا ان يقيموا المخاطر المتعلقة بتجاوزات الإدارة للرقابة الداخلية بعناية أكثر.
 - (5) **تقييم نتائج اختبارات التدقيق** :- ينبغي على المدققين تقييم مخاطر الاحتيال خلال عملية التدقيق ، وعند الانتهاء من عملية التدقيق عليهم ان يقيموا الأخطاء المكتشفة من التدقيق وهل هذه الأخطاء تشير الى احتمال وجود احتيال.
 - (6) **التوثيق والابلاغ عن النتائج** :- ينبغي على المدققين ان يوثقوا نتائجهم حينما يكون هناك دليل على وجود احتيال وينبغي رفع الامر الى الادارة وأن عد أنه غير هام.

ثالثاً :- إجراءات التدقيق على وفق معيار التدقيق الدولي 240 لمواجهة مخاطر الاحتيال

لكي يختار المدقق استراتيجية لتخصيص اجراءات التدقيق بشكل فاعل وكفوء ، يجب أن يتضمن فهمه للتدقيق، إمكانية توقع استجابة المدير لإجراءات التدقيق، لذ يتطلب من المدقق أن يتنبأ باستراتيجية المدير، اذ ان هذه الاستراتيجية قد تعزز بشكل كاف فهم المدقق للحوافز الإدارية إلى الحد الذي يخطر فيه المدققين بشكل طبيعي في التفكير الاستراتيجي، وتبين هذه المطالبة بأن تأثير التفكير للمدقق بشأن اختيار المدير المحتمل من المستوى الاول، اي أن المدير سيتصرف بشكل عشوائي لذا ينبغي القيام بإجراء اختبار استراتيجي يبدأ من خلال مطالبة أحد المدققين بالتنبؤ بمعتقدات المدير بشأن استراتيجية تخصيص اجراءات التدقيق، ثم يطلب من المدقق أن يتنبأ باستجابة المدير لتلك المعتقدات، مما يساعد في حث كلا النوعين من معتقدات مدققي الحسابات على تطوير فهم لبيئة التدقيق الاستراتيجية (Bowlins, 2011: 1249).

اذ يستخدم المدقق التفكير الاستراتيجي عندما تخفي الادارة ممارسة الاحتيال في ظل استخدام اجراءات التدقيق التقليدية، لذا فانه يقوم بتعديل اجراءات التدقيق للبحث عن عملية الاحتيال المحتملة ، مما يدفع المدقق الى التفكير في كيفية توقع الإدارة لإجراءات التدقيق ثم التخطيط للاحتيال استراتيجياً لتجنب الكشف عن الاحتيال (Hoffman& Zimbelman ,2012: 30)

ولقد أكد مجلس الاشراف على شركات المحاسبة (PCAOB) على ضرورة الاستجابة للمخاطر من خلال التغيير في طبيعة وتوقيت ونطاق اجراءات التدقيق اذ يمكن ان يستجيب أعضاء فريق التدقيق في جلسة العصف الذهني لمخاطر الاحتيال المحددة من خلال تعديل طبيعة وتوقيت ونطاق اجراءات التدقيق وكالاتي (Hoffman, & Zimbelman, 2012: 26) (Brazel, & et al, 2010: 1276):

- (1) تعديل طبيعة التدقيق اذ يشير الى نوع الاجراء المستخدم ، او خصائص العينة المختارة. اذ يمكن ان يقوم الفريق بتغيير او تعديل طبيعة اجراءات التدقيق بهدف توفير دليل أكثر مصداقية او معلومات اضافية تعزز معلومات اخرى.
- (2) توقيت اجراءات التدقيق ، يقوم المدقق بجمع الادلة خلال السنة او ان يقوم بذلك نهاية السنة ويمكن ان يقوم الفريق بتغيير توقيت اجراءات التدقيق .
- (3) نطاق اجراءات التدقيق ، يشير الى كمية الادلة التي يتم جمعها. اذ ينبغي ان يعكس نطاق اجراءات التدقيق المطبقة تقييم مخاطر الاحتيال. اي ان:-

فإن الإجراء الذي يختلف في طبيعة الأدلة ينطوي على اختبار عينة معينة، باستخدام شكل مختلف من الأدلة مثل الإجراءات التحليلية أو التأكيدات أو الوثائق، ولأن العينة التي يتم استخدامها هي نفسها فإن النطاق يكون ثابت ويختبر المدقق تأكيداً معيناً عن طريق جمع مجموعة من الحقائق ويمكن أن تتضمن مجموعة من الحقائق مستندات وتأكيدات وفحوصات وملاحظات وعلاقات تحليلية واستفسارات وما إلى ذلك، مما يؤدي التباين في طبيعة خطة التدقيق إلى اختلافات في تكوين مجموعة الحقائق لذا فإن طبيعة الأدلة من الوثائق الداخلية تختلف عن طبيعة الأدلة من الوثائق الخارجية، وتعد أقل موثوقية منها، وتتطلب معايير التدقيق بعض الإجراءات المحددة في جميع عمليات التدقيق لتقليل بعض مخاطر التدقيق على سبيل المثال، ينبغي على مدققي الحسابات تأكيد حسابات القبض وفحص المخزون مادياً للكشف عن عمليات الاحتيال التي يتم إخفاؤها بطريقة أخرى، ولا سيما من أن الهدف من هذه الإجراءات هو إزالة حالات فشل اجراءات التدقيق المستقبلية (Wilks& Zimbelman, 2004: 179)

ويتخذ المدقق بعض الاجراءات عند قيامه بتأدية عمله وتمثل بما يأتي (الجعارات وبوطرة. 2017 : ص 8) :

- (1) **التأيديات** : ان عملية التأيد تتمثل بصحة الارصدة من قبل اصحابها وان الإجابة التي يحصل عليها تعتبر كمستند ثبوتي حول وجود الدين وصحته وامكانية تحصيله
- (2) **الملاحظة** :ويقصد بها الدراسة والتعمق التي ينبغي ان يقوم بها المدقق اثناء قيامه بعمله، فينبغي عليه ان يلاحظ الكيفية التي تنفذ بها الاعمال الروتينية وكذلك الاعمال الحسابية لأجل التحقق من كفاءتها وحسن سيرها
- (3) **الفحص** : اي مقارنة بين القيود المثبتة في السجلات مع المستندات الثبوتية من أجل التحقق من مدى صحة ما مثبت فيها.
- (4) **التحقق** : أي يتحقق المدقق من صحة ما موجود من اصول كالأصول الثابتة واوراق القبض والاستثمارات وذلك عن طريق قيامه بالجرد الفعلي.
- (5) **الاستفسار** : يحصل المدقق اثناء تأدية عمله على معلومات تتضمن بعض جوانب الغموض مما يتطلب توجيه أسئلة للمسؤولين عنها وفي ضوء ذلك تتكون الأسئلة ووفقاً للإجابات سوف تتولد لديه فكرة واضحة عن ما تم الاستفسار عنه ويمكن ان يكون الاستفسار شفوي او تحريري.
- (6) **التحليل** : ويقصد به تحليل الحسابات والعمليات الحسابية وارجعها الى مكوناتها الأساسية لغرض التحقق من صحتها .ويقصد به العمل المحاسبي الذي يقوم به المدقق لغرض التحقق من صحة الاحتساب
- (7) **المقارنة** : يقصد بها المقارنة بين المعلومات الواردة في البيانات الختامية او الكشوف التحليلية مع نفس السنة او السنوات السابقة لإيجاد اسباب اي تذبذب في تلك المعلومات.

المحور الثالث

قياس اثر تطبيق اجراءات التدقيق وفق معيار ٢٤٠ في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية مدخل تطبيقي
اولاً :- العرض والتحليل الوصفي لنتائج الاستبانة

يتضمن هذا المحور قياس اثر تغيير اجراءات التدقيق وفق معيار ٢٤٠ في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية للشركات العراقية .

المحور الاول: اجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي 240

تُظهر اجابات العينة للمحور الاول معيار التدقيق الدولي 240 بان قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور بلغ (4.19) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (3) وهذا يعني بان اجابات العينة في هذا المحور متجه نحو الاتفاق والاتفق بشدة، وبانحراف معياري (0.48)، وقد تراوحت قيم الانحراف المعياري بين (0.71-0.80) وهذا يعني بان اجابات افراد العينة كانت متجانسة حول فقرات هذا المحور. والجدول ادناه يوضح وصف عام لفقرات محور معيار التدقيق الدولي 240

جدول (1) وصف عام لفقرات محور الاستبانة الاول

الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	%	%	%	%	%		

دور اجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي (ISA. No.240) في الكشف والحد من الممارسات الاحتيالية

0.71	4.31	--	--	14.4	40.0	45.6	يسهم معيار التدقيق الدولي 240 في وضع تعليمات تتعلق في بيان مسؤولية المدقق بشأن الاحتيال في تدقيق الكشوفات المالية.
0.78	4.10	0.8	--	20.8	45.6	32.8	يصف معيار التدقيق الدولي 240 المحددات المتأصلة لعملية التدقيق في سياق الاحتيال
0.80	4.21	0.8	2.4	11.2	46.4	39.2	يتطلب معيار التدقيق الدولي 240 من مراقب الحسابات ممارسة الشك المهني وان يكون على شك لإمكانية حدوث تحريفات جوهرية
0.74	4.11	--	2.4	15.2	51.2	31.2	يؤكد معيار التدقيق الدولي 240 على اعضاء فريق التدقيق مناقشة قابلية تعرض القوائم المالية للجهة الخاضعة للتدقيق للتحريفات الجوهرية.
0.72	4.25	--	2.4	8.8	50.4	38.4	يتطلب معيار التدقيق الدولي 240 من الشريك المسؤول ان يضع في حسابه الأمور التي ينبغي ابلاغها لفريق التدقيق غير المشتركين في المناقشة عن التحريفات الهامة والمؤثرة الناتجة عن الاحتيال
0,48	4,19						الوسط الحسابي العام

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

تحليل للقرارات الواردة في الجدول :-

- 1.يسهم معيار التدقيق الدولي 240 في وضع تعليمات تتعلق في بيان مسؤولية المدقق بشأن الاحتيال في تدقيق الكشوفات المالية ,هذا ما أكدت عليه العينة ونسبة اتفاق (85.6%) وبوسط حسابي (4.31) .
- 2.يصف معيار التدقيق الدولي 240 المحددات المتأصلة لعملية التدقيق في سياق الاحتيال, ما أكدت عليه العينة ونسبة اتفاق (88.4%) ,وبوسط حسابي (4.10) .
3. أكدت العينة بان معيار التدقيق الدولي 240 يتطلب من مراقب الحسابات ممارسة الشك المهني وان يكون على شك لإمكانية حدوث تحريفات جوهرية ,ونسبة اتفاق (85.6%) وبوسط حسابي (4.21) .
- 4.يؤكد معيار التدقيق الدولي 240 على اعضاء فريق التدقيق مناقشة قابلية تعرض القوائم المالية للجهة الخاضعة للتدقيق للتحريفات الجوهرية. هذا ما اتفقت عليه العينة بنسبة اتفاق (82.4%) ,وبوسط حسابي (4.11) .
- 5.يتطلب معيار التدقيق الدولي 240 من الشريك المسؤول ان يضع في حسابه الأمور التي ينبغي ابلاغها لفريق التدقيق غير المشتركين في المناقشة عن التحريفات الهامة والمؤثرة الناتجة عن الاحتيال ,بنسبة اتفاق (88.8%) وبوسط حسابي (4.25) .

ومن التحليل السابق يتضح :-

- 1-ان معيار التدقيق الدولي 240 يسهم في وضع إرشادات تتعلق بمسؤولية مراقب الحسابات بشأن الاحتيال في تدقيق القوائم المالية اذ ان توفير إرشادات تتعلق بمسؤولية المدقق بشأن الاحتيال لتدقيق الكشوفات المالية يسهم في ان يفصل الاحتيال عن الخطأ، ويقسم الاحتيال الى الكشوفات المالية المضللة وغش الموظفين (سوء استخدام الاصول) .
- 2- ان معيار التدقيق الدولي 240 يسهم في وصف المسؤوليات المتعلقة بأولئك المسؤولين عن آليات الحوكمة وإدارة الوحدة الاقتصادية للحد من واكتشاف الاحتيال، و يُصِفُ المُحددات المُركزة لعملية التدقيق في سياق الإحتيال ويبين مسؤوليات المدقق لاكتشاف التحريفات الهامة والمؤثرة الناتجة عن الاحتيال ويتطلب من المراقب الحفاظ على أسلوب الشك المهني وأن يكون مدرك لإمكانية حدوث تحريفات هامة ومؤثرة ناتجة عن الاحتيال و لاسيما من خبرة المدقق السابقة بأمانة ونزاهة الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة في الوحدة الاقتصادية.

المحور الثاني: الكشف والحد من الممارسات الاحتيالية

تُظهر اجابات العينة للمحور الثاني تغيير اجراءات التدقيق لاكتشاف مخاطر الاحتيال بان قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور بلغ (4.27) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (3) وهذا يعني بان اجابات العينة في هذا المحور متجه نحو الاتفاق والاتفق بشدة، وبانحراف معياري (0.49)، وقد تراوحت قيم الانحراف المعياري بين (0.62-0.80) وهذا يعني بان اجابات افراد العينة كانت متجانسة حول فقرات هذا المحور. والجدول ادناه يوضح وصف عام لفقرات المحور الكشف والحد من الممارسات الاحتيالية:

جدول (2) وصف عام لفقرات محور الاستبانة الثاني

الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	%	%	%	%	%		
ان اجراءات التدقيق التي تختلف في طبيعة الأدلة ينطوي على اختبار عينة معينة من الجهات الخاضعة للتدقيق لاكتشاف مخاطر الاحتيال	56.8	40.0	3.2	--	--	4.38	0.62
يختبر المدقق تأكيداً معيناً عن طريق جمع مجموعة من الحقائق للكشف عن مخاطر الاحتيال ويمكن أن تتضمن مجموعة من الحقائق مستندات وتأكيدات وفحوصات وملاحظات وعلاقات تحليلية واستفسارات	45.6	47.2	7.2	--	--	4.22	0.73
أن طبيعة الأدلة من الوثائق الداخلية تختلف عن طبيعة الأدلة من الوثائق الخارجية وتعد أقل موثوقية منها في اكتشاف مخاطر الاحتيال	39.2	43.2	17.6	--	--	4.42	0.66
أن الهدف من اجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي 240 هو إزالة حالات فشل اجراءات التدقيق المستقبلية عن اكتشاف مخاطر الاحتيال	51.2	39.2	9.6	--	0.8	4.17	0.78
أن طبيعة إجراءات التدقيق يمكن ان تكون بحاجة إلى التغيير لكي تحصل على ادلة تدقيق أكثر موضوعية ولها علاقة بالموضوع أو للحصول على معلومات مؤيدة إضافية وهذا يمكن أن يؤثر على كل من نوع إجراءات التدقيق التي ينبغي أداؤها ودرجة تنوعها	37.6	43.2	18.4	--	--	4.31	0.71
ان توقيت الإجراءات الهامة يمكن ان تكون في حاجة إلى تعديل ويُمكن لمراقب الحسابات أن يصل إلى استنتاج عن اكتشاف مخاطر الاحتيال	45.6	40.0	14.4	--	0.8	4.10	0.78
يعكس مدى الإجراءات المطبقة مدى تقدير المخاطر في التحريف الهام والمؤثر الناتج عن الممارسات الاحتيالية	32.8	45.6	20.8	--	0.8	4.21	0.80
ان رد فعل مراقب الحسابات للتعامل مع مخاطر التحريف الجوهري الناتجة عن الممارسات الاحتيالية على مستوى التأكد يمكن أن يشمل تغيير طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق	39.2	46.4	11.2	2.4	--	4.38	0.62
الوسط الحسابي العام						4,27	0,49

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

والاتي تحليل الفقرات الواردة في الجدول اعلاه للمحور الثاني :-

- (1) أكدت العينة بان اجراءات التدقيق التي تختلف في طبيعة الأدلة ينطوي على اختبار عينة معينة من الجهات الخاضعة للتدقيق لاكتشاف مخاطر الاحتيال ,باتفاق بنسبة(96.8%) وبوسط حسابي (4.54) .
- (2) يختبر المدقق تأكيداً معيئاً عن طريق جمع مجموعة من الحقائق للكشف عن مخاطر الاحتيال ويمكن أن تتضمن مجموعة من الحقائق مستندات وتأكيدات وفحوصات وملاحظات وعلاقات تحليلية واستفسارات ,باتفاق بنسبة(92.8%) وبوسط حسابي (3.87) .
- (3) بينت العينة بان أن طبيعة الأدلة من الوثائق الداخلية تختلف عن طبيعة الأدلة من الوثائق الخارجية وتعد أقل موثوقية منها في اكتشاف مخاطر الاحتيال ,وبوسط حسابي (4.22) باتفاق بنسبة (82.4%) ,لذا فان مستوى الاجابة لهذه الفقرة ضمن المرتفع جداً.
- (4) أن الهدف من اجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي 240 هو إزالة حالات فشل اجراءات التدقيق المستقبلية عن اكتشاف مخاطر الاحتيال , بوسط حسابي (4.42) وبنسبة اتفاق (90.4%) ,لذا فان مستوى الاجابة لهذه الفقرة ضمن المرتفع جداً. أن طبيعة إجراءات التدقيق يمكن ان تكون بحاجة إلى تغيير الاجراءات للحصول على أدلة تدقيق أكثر موثوقية ولها علاقة بالموضوع أو للحصول على معلومات مؤكدة وهذا يمكن أن يؤثر على كل من نوع إجراءات التدقيق التي يجب أداؤها ودرجه تنوعها, و بنسبة اتفاق (80.8%) وبوسط حسابي (4.17) .
- (5) ان توقيت الإجراءات الهامة يمكن ان تكون بحاجة إلى تغيير ويمكن للمدقق أن يستنتج من خلالها عن مخاطر الاحتيال , هذا ما أكدت عليه العينة وبنسبة اتفاق (85.6%) وبوسط حسابي (4.31) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي.
- (6) ان مدى الإجراءات المطبقة يعكس مدى تقدير المخاطر في التحريف الجوهرى عن الاحتيال , هذا ما أكدت عليه العينة وبنسبة اتفاق (88.4%) ,وبوسط حسابي (4.10) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي.
- (7) أكدت العينة بان رد فعل مراقب الحسابات للتعامل مع مخاطر التحريف الهام والمؤثر التي تم تقييمها الناتجة عن الممارسات الاحتيالية على مستوى التأكيد يمكن أن يشمل تغيير طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق , وبنسبة اتفاق (85.6%) وبوسط حسابي (4.21) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي .

ومن التحليل السابق يتضح

- (1) يمكن أن تكون طبيعة إجراءات التدقيق التي ستم في حاجة إلى التغيير للحصول على أدلة تدقيق أكثر مصداقية وذو صلة بالموضوع أو للحصول على معلومات مؤيدة إضافية وهذا يمكن أن يؤثر على كل من نوع إجراءات التدقيق التي يجب أداؤها ودرجة تنوعها.
- (2) يمكن لمراقب الحسابات تحديد أن أحد مخاطر التحريف الهام والمؤثر الناتج عن الاحتيال تؤثر على عدد من الحسابات والتأكدات بما في ذلك تقييم الأصول والتقديرات المتعلقة بمعاملات محددة أو التزامات أخرى هامة مستحقة

ثانياً:- نتائج اختبار الفرضية احصائياً

فرضية العدم :- (لا توجد علاقة ذو دلالة معنوية لاعتماد اجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق ٢٤٠ في اكتشاف مخاطر الاحتيالية في القوائم المالية) .

الفرضية البديلة:- (توجد علاقة ذو دلالة معنوية لاعتماد اجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق ٢٤٠ في اكتشاف مخاطر الاحتيال في القوائم المالية)

ولإثبات تأثير لإجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي 240 في اكتشاف مخاطر الاحتيال في الشركات العراقية يمكن قياس ذلك من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط والممثل بالمعادلة التالية:

$$y = 1.53 + 0.57 X1$$

حيث ان :

y: تمثل اكتشاف مخاطر الاحتيال

x1: تمثل إجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي ٢٤٠

ويمكن بيان مساهمة إجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي ٢٤٠ في الكشف عن مخاطر الاحتيال في القوائم المالية، من خلال الجدول ادناه:

جدول (3) إجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي ٢٤٠ في الكشف والحد من الممارسات الاحتيالية

المتغير المستقل Xt	المتغير المعتمد Yt	B قيمة	معامل التحديد R ²	F قيمة المحسوبة	الدلالة	معامل الارتباط R	الدلالة	F قيمة الجدولية	قبول (رفض) الفرضية
إجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق ٢٤٠	اكتشاف مخاطر الاحتيال	0.59	0.28	49.04	العلاقة معنوية	0.524	ارتباط معنوي	3.88	رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن معامل الارتباط (R) موجب وبمقدار (0.524) وهذا يعني إن هناك علاقة ارتباط موجبة (طردية)، أي أن متغير اكتشاف مخاطر الاحتيال المعتمد يتغير بنفس القوة واتجاه المتغير المستقل إجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق ٢٤٠، وتحت مستوى معنوية (0,05).

كما بلغت قيمة معامل التحديد (R²) مقدار (0.28)، وهذا يعني بان (28%) من التغيرات الحاصلة في اكتشاف مخاطر الاحتيال يمكن تفسيره من خلال تطبيق إجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي ٢٤٠ من قبل شركات ومكاتب التدقيق. وبما ان اشارة معامل بيتا موجبة هذ يعني بان التأثير ايجابي اي ان هناك (علاقة طردية) بين متغيري الفرضية، اذ بلغت قيمة معامل بيتا (0.59) وهي قيمة موجبة وهذا يعني ان التأثير ايجابي اي عند تغيير وحدة واحدة في إجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي ٢٤٠، سوف يكون هناك زيادة بمقدار (59%) في اكتشاف مخاطر الاحتيال.

كما بلغت قيمة F المحسوبة (49.04) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عد مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (123, 1) والبالغ (3.88) مما يدل على رفض فرضية العدم (B0=0) وقبول الفرضية البديلة (B1 ≠ 0). ويتبين بان العلاقة الخطية المفترضة لتقدير معالم النموذج معنوية ويستدل من ذلك إن لتطبيق إجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي ٢٤٠ له علاقة معنوية في الكشف عن مخاطر الاحتيال في القوائم المالية، وهذا ما يثبت فرضية البحث والتي نصت على انه (توجد علاقة ذو دلالة معنوية لاعتماد اجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق ٢٤٠ في اكتشاف مخاطر الاحتيال في القوائم المالية عند مستوى معنوية (5%)).

المحور الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

اولا:- الاستنتاجات

- 1) ان معيار التدقيق الدولي 240 يسهم في وضع إرشادات تتعلق بمسؤولية مراقب الحسابات بشأن الاحتيال في تدقيق القوائم المالية اذ ان توفير إرشادات تتعلق بمسؤولية المدقق بشأن الاحتيال لتدقيق الكشوفات المالية يسهم في ان يفصل الاحتيال عن الخطأ، ويقسم الاحتيال الى الكشوفات المالية المضللة وغش الموظفين (سوء استخدام الاصول)

- (2) ان معيار التدقيق الدولي 240 يسهم في وصف المسؤوليات المتعلقة بأولئك المسؤولين عن آليات الحوكمة وإدارة الوحدة الاقتصادية للحد من واكتشاف الاحتيال، و يصف المحددات المركزة لعملية التدقيق في سياق الإحتيال ويبين مسؤوليات المدقق لاكتشاف التحريفات الهامة والمؤثرة الناتجة عن الاحتيال
- (3) يمكن أن تكون طبيعة إجراءات التدقيق التي ستم في حاجة إلى التغير للحصول على أدلة تدقيق أكثر مصداقية وذو صلة بالموضوع أو للحصول على معلومات مؤيدة إضافية وهذا يمكن أن يؤثر على كل من نوع إجراءات التدقيق التي يجب أداؤها ودرجة تنوعها.
- (4) يمكن لمراقب الحسابات تحديد أن أحد مخاطر التحريف الهام والمؤثر الناتج عن الاحتيال تؤثر على عدد من الحسابات والتأكدات بما في ذلك تقييم الأصول والتقديرات المتعلقة بمعاملات محددة أو التزامات أخرى هامة مستحقة (مثل التزامات مزايا العاملين عن التقاعد بعد نهاية الخدمة والتزامات مواجهة البيئة)
- (5) توجد علاقة ذو دلالة معنوية لإجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق ٢٤٠ في الكشف عن مخاطر الاحتيال في القوائم المالية للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عند مستوى معنوية (5%).

ثانياً:- التوصيات

- (1) ضرورة مشاركة مدققي الحسابات في ورشات العمل والدورات التدريبية المستمرة والتي تسهم في رفع كفاءة وخبرة المدقق.
- (2) ضرورة الاستفادة من خبرات مكاتب التدقيق الكبرى والتي تسهم في رفع خبرات مدققي الحسابات.
- (3) ضرورة تحديد مسؤوليات المدققين بشكل دقيق من قبل المنظمات المهنية مع وضع القواعد والضوابط المتعلقة باكتشاف الاحتيال والخطأ في التقارير المالية، وذلك حتى يمكن لمستخدمي التقارير المالية أن يثقوا بأرائهم وبعدالة هذه التقارير في التعبير عن المراكز المالية ونتائج الأعمال للوحدة الاقتصادية.
- (4) ضرورة الاطلاع المستمر على التغيرات في اجراءات التدقيق للحصول على أدلة تدقيق أكثر مصداقية وذو صلة بالموضوع.
- (5) ضرورة الاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني لمدقق الحسابات وتطوير دأهم واستخدام التقنيات الحديثة في إنجاز أعالمهم، من خلال وضع برامج تدريبية مسترة للمدققين العاملين بمكاتب شركات التدقيق لحسين مستوى أدائهم وتطويره حتى يتلاءم مع التطورات المستمرة في العمل.

المصادر

اولاً :- المصادر العربية

- الجعارت، خالد جال، و بوطرة، فضيلة(2017)، دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS و التدقيق الداخلي في ضبط ممارسات المحاسبة الإبداعية، المؤتمر الدولي الثالث حول الاتجاهات الحديثة في المحاسبة، يومي 24 - 25 أكتوبر، 2017، جامعة أم البواقي العربي بن مهيدي
- دحدوح، حسين أحمد (2006) مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الأول، جامعة دمشق: سوريا.
- شبرو، بندير بن خليفه بالقاسم،(2021) ، أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم(240) الخاص بمسؤوليات المراجع في الكشف ومنع الاحتيال عند تدقيق القوائم المالية في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مجلة التنمية الاقتصادية، مجلد 6، عدد 1 .
- العاني، صفاء احمد محمد، الكعبي، جعفر عبد الحسين (2021) تأثير استعمال التفكير الاستراتيجي والعصف الذهني من قبل المدقق في الكشف عن مخاطر الاحتيال، مجلة كربلاء، المجلد 1، العدد 4.
- عصام محمد، البحيصي،(2012) المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية دراسة تطبيقية لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة. دراسة ماجستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة.
- معيار المحاسبة المصري 240، (2008) مسؤولية المراقب بشأن الغش و التدليس عند مراجعة قوائم مالية، الاتحاد الدولي للمحاسبين.

ياسين , بن دغي, شيخي, بلال , (2021) مدى تطبيق مدقق الحسابات معيار التدقيق الدولي 240 مسؤولية المراجع عن دراسة الاحتيال عند أداء عملية تدقيق القوائم المالية" حالة الجزائر, مجلة المنهل الاقتصادي, مجلة التنمية الاقتصادية, مجلد 4 عدد 3

Second: - English sources

- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). 2002. Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit. Statement on Auditing Standards No. 99. New York, NY: AICPA
- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). 2018, Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit. Statement on Auditing Standards No. 240. New York: AICPA.
- Begovic, Boris (2015) Corruption: concepts, types, causes and consequences, Journal of Business Finance & Accounting, Vol.4, No.5.
- Bowlin, Kendall (2011), *Risk-Based Auditing, Strategic Prompts, and Auditor Sensitivity to the Strategic Risk of Fraud*, Journal of Accounting Research , Vol. 86, No. 4.
- Brazel, Tina D. Carpenter, J. Gregory Jenkins (2010) Auditors' Use of Brainstorming in the Consideration of Fraud: Reports from the Field ,journal The Accounting Review, American Accounting Association, Vol. 85, No. 4.
- Hamshari, Yaser Mohd, . Haitham Yousef Ali, Mohammad Ahmad Alqam(2021)The Relationship of Professional Skepticism to the Risks of Auditing and Internal Control, and the Discovery of Fraud and Core Errors in the Financial Statements in Jordan, Academic Journal of Interdisciplinary Studies, Vol. 10, No. 2.
- Hansen, Rene Phute, Thembele; Dembe, Killron ; Chikanza, Synodia; Zimbabwe, Pact , Handbook".; Zimbabwe (2005) "*Fraud Prevention*" Printed in the Entity ed States of America, july-august, 1edition.
- Hoffman, v. b., ;zimbelman,m.f.,(2012) *How strategic reasoning and brainstorming can help auditors Detect Fraud ?*,the accounting review, Vol.6, No2
- Hoffman, v. b., ;zimbelman,m.f.,(2012) *How strategic reasoning and brainstorming can help auditors Detect Fraud ?*,the accounting review, Vol.6, No2
- IAS 240, (2010) *International Standard On Auditing 240 The Auditor's Responsibilities Relating To Fraud in An Audit of Financial Statements*.
- Marshall , Romny B. & stienbart, Paul john,(2018) *Accounting Information System*, New York: Prentice Hall Business Publishing , SIXTH Edition.

—Wilks, T. Jeffrey, Zimbelman, Mark F., (2004) Using Game Theory and Strategic Reasoning Concepts to Prevent and Detect Fraud, journal Accounting Horizons, Vol. 18, No. 3.

ملحق (1)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

م / استبانة

الأستاذ الفاضل

إن تعاونك معنا في الإجابة على فقرات الاستبانة بصراحة وموضوعية يعد مساهمة فعالة منك في إغناء البحث الموسوم (دور اجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي (ISA. No.240) في الكشف والحد من الممارسات الاحتيالية) وذلك للتعرف على مدى استخدام اجراءات التدقيق المناسبة والتي تساعد على تحسين فاعلية عملية التدقيق ورفع كفاءة المدقق في التعامل مع مخاطر الاحتيال من خلال اكتشافها والحد منها.

و يتمثل المحور الاول للبحث في اجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي 240، اما المحور الثاني فيتمثل في الكشف والحد من الممارسات الاحتيالية ، ويمكن الاستفادة من آرائكم وذلك من خلال تفضلكم بالإجابة الصريحة والموضوعية على هذه الاسئلة ، اذ تعتمد دقة نتائج البحث على دقة الاجابة. مع خالص شكرنا وتقديرنا

الباحثة

م.د. منى جبار محمد

جامعة الامام جعفر الصادق (ع)

/كلية العلوم الادارية والمالية

قسم المحاسبة

اولاً : المصطلحات الواردة في الاستبانة

1- معيار التدقيق الدولي ٢٤٠ :- يوفر معيار 240 إرشادات تتعلق بمسؤولية المدقق بشأن الاحتيال لتدقيق الكشوفات المالية ، اذ انه يفصل الاحتيال عن الخطأ، ويقسم الاحتيال الى الكشوفات المالية المضللة وعش الموظفين سوء استخدام الاصول ، ويوضح المسؤوليات المتعلقة بالمسؤولين عن آليات الحوكمة وإدارة الوحدة الاقتصادية للحد من واكتشاف الاحتيال

2- الاحتيال :- عرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بأنه فعل مقصود يؤدي الى اخطاء مادية من قبل واحد أو أكثر من الأفراد بين الإدارة او القائمين على الإدارة أو الموظفين أو أطراف ثالثة في القوائم المالية التي تخضع للتدقيق

3- طبيعة التدقيق اذ يشير الى نوع الاجراء المستخدم ،او خصائص العينة المختارة. اذ يمكن ان يقوم الفريق بتغيير او تعديل طبيعة اجراءات التدقيق بهدف توفير دليل أكثر مصداقية او معلومات اضافية تعزز معلومات اخرى.

4-توقيت اجراءات التدقيق ، يقوم المدقق بجمع الادلة خلال السنة او ان يقوم بذلك نهاية السنة ويمكن ان يقوم الفريق بتغيير توقيت اجراءات التدقيق .

5- نطاق اجراءات التدقيق ، يشير الى كمية الادلة التي يتم جمعها. اذ ينبغي ان يعكس نطاق اجراءات التدقيق المطبقة تقييم مخاطر الاحتيال

ثانياً :- الأسئلة العامة

1. التحصيل العلمي : دكتوراه وما يعادلها ☐ ماجستير وما يعادلها ☐ البكالوريوس ☐ الدبلوم العالي ☐

2. نوع الوظيفة : شريك في مكتب التدقيق ☐ مدير مكتب التدقيق ☐ مدقق ☐

3. مستوى الخبرة في مجال مهنة التدقيق : اقل من 10 سنوات ☐ من 10-20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

ثالثاً : محاور الاستبانة

المحور الاول : إجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي 240

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
1	يسهم معيار التدقيق الدولي 240 في وضع تعليمات تتعلق في بيان مسئولية المدقق بشأن الاحتيال في تدقيق الكشوفات المالية.					
2	يصف معيار التدقيق الدولي 240 المحددات المتأصلة لعملية التدقيق في سياق الاحتيال					
3	يتطلب معيار التدقيق الدولي 240 من مراقب الحسابات ممارسة الشك المهني وان يكون على شك لإمكانية حدوث تحريفات جوهرية					
4	يؤكد معيار التدقيق الدولي 240 على اعضاء فريق التدقيق مناقشة قابلية تعرض القوائم المالية للجهة الخاضعة للتدقيق للتحريفات الجوهرية.					
5	يتطلب معيار التدقيق الدولي 240 من الشريك المسئول ان يضع في حسابه الأمور التي ينبغي ابلاغها لفريق التدقيق غير المشتركين في المناقشة عن التحريفات الهامة والمؤثر الناتجة عن الاحتيال					

المحور الثاني: الكشف والحد من الممارسات الاحتيالية

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
1	ان إجراءات التدقيق التي تختلف في طبيعة الأدلة ينطوي على اختبار عينة معينة من الجهات الخاضعة للتدقيق لاكتشاف مخاطر الاحتيال					
2	يختبر المدقق تأكيداً معيئاً عن طريق جمع مجموعة من الحقائق للكشف عن مخاطر الاحتيال ويمكن أن تتضمن مجموعة من الحقائق مستندات وتأكيدات وفحوصات وملاحظات وعلاقات تحليلية واستفسارات					
3	أن طبيعة الأدلة من الوثائق الداخلية تختلف عن طبيعة الأدلة من الوثائق الخارجية وتعد أقل موثوقية منها في اكتشاف مخاطر الاحتيال					
4	أن الهدف من إجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي 240 هو إزالة حالات فشل إجراءات التدقيق المستقبلية عن اكتشاف مخاطر الاحتيال					
5	أن طبيعة إجراءات التدقيق يمكن ان تكون بحاجة إلى التغيير لكي تحصل على ادلة تدقيق أكثر موضوعية ولها علاقة بالموضوع أو للحصول على معلومات مؤيدة إضافية وهذا يمكن أن يؤثر على كل من نوع إجراءات التدقيق التي ينبغي أداؤها ودرجة تنوعها					
6	ان توقيت الإجراءات الهامة يمكن ان تكون في حاجة إلى تعديل ويمكن لمراقب الحسابات أن يصل إلى استنتاج عن اكتشاف مخاطر الاحتيال					
7	يعكس مدى الإجراءات المطبقة مدى تقدير المخاطر في التحريف الهام والمؤثر الناتج عن الممارسات الاحتيالية					
8	ان رد فعل مراقب الحسابات للتعامل مع مخاطر التحريف الجوهري الناتجة عن الممارسات الاحتيالية على مستوى التأكيد يمكن أن يشمل تغيير طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق					